

2012 / 10

المجلس الوطني التأسيسي الواردات
21 افريل 2012
رمز الإدارة...../عدد

2012 / 10

قانون محمد مؤرخ في

يتعلق بإلغاء المرسوم عدد 6 لسنة 2011

المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وإحداث لجنة الخبراء.

إن رئيس الجمهورية،

بعد اطلاعه على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 والمتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية وخاصة الفصلين الرابع والحادي عشر منه، وبعد الاطلاع على المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وبعد الاطلاع على مشروع القانون الذي صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي في جلسته العامة المنعقدة يوم

يختم القانون الآتي نصه :

الفصل 1 :

يلغى المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

الفصل 2 :

تحدث هيئة عمرانية مستقلة ذات طابع استشاري تسمى " لجنة الخبراء ".

الفصل 3 :

المجلس الوطني التأسيسي الواردات
21 افريل 2012
رمز الإدارة...../عدد

تتكون لجنة الخبراء من أخصائيين في المجال القانوني لا يقل عددهم عن العشرة، يقع تعيينهم، وبناء على اقتراح من رئيس لجنة الخبراء، بقرار جمهوري يصدر بالتوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الحكومة.

الفصل 4 :

يقع تعيين رئيس لجنة الخبراء من بين الشخصيات الوطنية المستقلة المشهود لها بالكفاءة في الميدان القانوني والسياسي، بقرار جمهوري بعد التوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التأسيسي ورئيس الحكومة.

الفصل 5 :

تتولى لجنة الخبراء :

- النظر وإبداء الرأي في جميع المشاريع والمسائل التشريعية التي يعرضها عليها رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو رئيس المجلس الوطني التأسيسي.
- المساهمة في أعمال لجان المجلس الوطني التأسيسي أو جلساته العامة ، وذلك عند طلب رؤساء اللجان أو رئيس المجلس الوطني التأسيسي.
- النظر وإبداء الرأي في جميع المشاريع أو المسائل التشريعية التي يعرضها عليها أعضاء الحكومة.

الفصل 6 :

تسند منحة لأعضاء اللجنة يقع ضبط مقدارها بأمر.

الفصل 7 :

يمكن لأعضاء اللجنة أو أعاون إدارتها المباشرين لوظائف صومتيّة طلب إلحاقهم بها.

الفصل 8 :

يلتزم أعضاء اللجنة بسريّة أعمالها.

الفصل 9 :

يسهر رئيس اللجنة على تنظيم أعمالها وإدارتهاو تفسير أعاونها وتولى حفظ وثائقها. ويمكن له تفويض كامل صلاحياته أو بعضها لأحد أعضاء الهيئة.

الفصل 9 :

تحمل المصاريف المتعلقة بأعمال لجنة الخبراء على ميزانية المجلس الوطني

التأسيسي.

الفصل 10 :

يتشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ويدخل حيز التنفيذ إثر نشره.

2012/10

المجلس الوطني التأسيسي الواردات
21 أفريل 2012
رمز الإدارة...../عدد

2012/10

قانون عدد مؤرخ في

يتعلق بإلغاء جزئي لمفعول المرسوم عدد 6 لسنة 2011
المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإعداد الهيئة العليا
لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي،
وبإحداث "لجنة الخبراء"

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون الموماً إليه أنفا إلى تسوية الوضعية القانونية الناجمة عن المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

كما أشير إليه سابقا أحدثت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة بمقتضى المرسوم عدد 6 المؤرخ في 18 فيفري 2011.

ووقع الإعلان عن إنتهاء أعمال الهيئة العليا، كما هو معلوم، في حفل الاختتام الذي انتظم بالمناسبة يوم الخميس 13 أكتوبر 2011 بمقر مجلس المستشارين بباردو تحت إشراف رئيس الجمهورية والوزير الأول.

إلا أن إعلان نهاية أعمال الهيئة العليا لا يعني قانونا حل هذه الهيئة، وتبعا لذلك تبقى الهيئة قائمة الذات إلى أن يصدر قانون يلغي مفعول المرسوم عدد 6 المشار إليه سابقا.

وحيث أنه من المتعين، للاستفادة بتجربة وخبرة لجنة الخبراء التابعة سابقا للهيئة العليا، التمديد في أداء هذه اللجنة مهامها لدى السلطات العمومية، كرئاسة الجمهورية، أو الحكومة، أو المجلس التأسيسي، يهدف مشروع هذا القانون:

- إلى إلغاء مفعول المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 .
- إلى إبقاء لجنة الخبراء قائمة الذات لمواصلة مهامها على النحو المذكور سابقا.
- إلى إسناد طبيعة هيئة عمومية مستقلة للجنة المذكورة.
- إلى ضبط اختصاصات هذه اللجنة.

المجلس الوطني التأسيسي الواردات
17 أفريل 2012
رمز الإدارة...../عدد